

زهير حامدي*

انقلاب مصر: مقارنات تاريخية بتجارب أخرى

تناقش هذه الدراسة الانقلاب العسكري الذي جرى في مصر على رئيس منتخب في ٣ تموز/ يوليو، وتقارنه بتجارب شبيهة جرت في الماضي في دول أخرى، كانت هي أيضًا في مراحل البناء الديمقراطي الأولى. وقد كان لتحالف بعض القوى الليبرالية والعلمانية والإعلام الخاص مع المؤسسة العسكرية واستناد هذا التحالف إلى شبكة الدولة العميقة، دور محوري في حشد الشارع ضد الرئيس المنتخب، ما أدى إلى ثورة مضادة أعادت الدولة المستبدة ورموزها إلى سدة الحكم، بعد أن أخرجوا منه.

تناقش الدراسة ما جرى في مصر، وتعتقد مقارنات مع التجربة الفنزويلية في عام ٢٠٠٢، والتجربة الجزائرية في عام ١٩٩٢. وترسم الدراسة أيضًا سيناريوهات لما يمكن أن تكون عليه ردة فعل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، نتيجة لإبعادها عن الحكم بانقلاب عسكري، دعمه قطاع من القوى السياسية؛ بناء على ظروف مصر، وعلى الحالة الإقليمية، وطبيعة الجماعة ذاتها، التي يرى معدّ الدراسة أنها تختلف في جوانب كثيرة عن طبيعة الحركة السياسية الإسلامية التي عاشت التجربة نفسها في الجزائر.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

إلى أن "هذا النوع من الأنظمة السياسية تقبل التأرجح، ذهاباً وإياباً، بين الاستبداد وحكم الشارع"^(٦). ويضيف كورنهورز (Kornhauser)، "عندما يجري تغيير نظام سياسي مستبد بطريقة سريعة وعنيفة لمصلحة نظام ديمقراطي، يكون هذا الجوّ مواتياً جداً لبروز حركات جماهيرية متطرفة تحول النظام الديمقراطي الجديد إلى نظام غير ديمقراطي"، وهذه الحالة من عدم الاستقرار هي السمة المميزة لمجتمع يفتقر إلى مجتمع سياسي، تتجاوز المشاركة السياسية الجماهيرية، فيها العمل السياسي المؤسّس؛ أي الذي يجري من خلال المؤسسات^(٧).

هذا هو التوصيف الأقرب إلى الدقة للأحداث الأخيرة في مصر، إذ جرى إسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في ثورة شعبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وبداية بناء مؤسسات ديمقراطية قبل أن يجري اختطاف الشارع المصري قوًى غير ديمقراطية، في يوليو ٢٠١٣، اختطافاً أدّى إلى عزل الرئيس محمد مرسي المنتخب ديمقراطياً وعودة الدولة المستبدة. والدليل على ذلك هو أن مؤشرات التراجع في المسار الديمقراطي بدأت تظهر بكلّ جلاء من خلال حملات الاعتقالات التي طالت المعارضين للانقلاب مباشرةً بعد عزل الرئيس محمد مرسي وقمّع المتظاهرين الذي أدّى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، علاوةً على عودة المنظومة الأمنية ورموزها، مثل جهاز أمن الدولة، الذي جرى حلّه بعد ثورة يناير نظراً إلى دوره في مراقبة المجتمع المصري وقمّعه قبل الثورة، إضافةً إلى الإعلان الدستوري الذي أعلن عنه الرئيس المؤقت، والذي يمثّل تراجعاً صريحاً عن الممارسة الديمقراطية^(٨).

ومما لا شكّ فيه أن جزءاً لا يستهان به من رموز المجتمع المدني^(٩) قد اضطلع بدور رئيس في مجريات الأحداث التي أدّت إلى عزل الرئيس مرسي، و كذلك يبدو جلياً أن رموز هذا الجزء من المجتمع المدني قد تحالفت مع أوسط رجال الأعمال والإعلام الخاص، إضافةً إلى ما يُعرف "بالدولة العميقة"^(١٠)، وإلى الدعم الفعّال والنشط من جهة المؤسسة

يبدو أنه ثمة صعوبة في وصف ما حدث في مصر، يوم ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، بأنّه انقلاب عسكري نظراً إلى الحشود الشعبية الكبيرة التي خرجت إلى الشوارع في إطار حملة "حركة تمرد" المطالبة برحيل الرئيس مرسي بعد رفضه إجراء انتخابات رئاسية مبكرة بحسب معارضيه، وذلك بعد سنة من انتخابه أول رئيس مدني في تاريخ مصر المعاصر، في انتخابات شهد الجميع أنها كانت حرةً ونزيهةً. وتكمن صعوبة وصف ما حدث في مصر بأنّه انقلاب عسكري، بالنظر إلى الغضب الشعبي على الرئيس محمد مرسي الذي عبّرت عنه التظاهرات الحاشدة^(١١). ولكن، إذا دقّقنا النظر في تفاصيل تسلسل الأحداث، منذ وصول الرئيس مرسي إلى الرئاسة، ورجعنا إلى الأدبيات الأكاديمية التي اهتمت بظاهرة التحول السياسي والانقلابات في الدول النامية استنتجنا أن ما حدث في مصر هو أقرب إلى مفهوم الانقلاب الجماهيري بحسب نظرية كورنهورز (Kornhauser) المتعلقة "بمجتمع الجماهير" (Mass Society)، إذ يقول فيها إنه "في غياب المؤسسات تصبح النخب متاحة للجماهير والجماهير متاحة للنخب"^(١٢)، أو بعبارة أخرى، وبحسب صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) في كتابه الشهير "الاستقرار السياسي في مجتمعات متغيرة"^(١٣) (Political Order in Changing Societies)، عندما تكون مستويات الحشد والمشاركة السياسية عالية في جوّ تكون فيه مستويات التنظيم السياسي والمؤسسي منخفضة، تكون النتيجة عدم استقرار سياسي وفوضى، لأن المؤسسات السياسية الضعيفة وغير المتطورة لا تستطيع أن تستوعب التطورات الاجتماعية المتسارعة^(١٤).

وفي السياق نفسه، وبحسب صامويل هنتنغتون كذلك، يعتمد النظام السياسي على نسبة المؤسسة (أي وجود المؤسسات السياسية وتطورها)، مقارنةً بالمشاركة السياسية. والنظام السياسي الذي تكون فيه نسبة المؤسسة منخفضة، مقارنةً بنسبة عالية من المشاركة السياسية، هو النظام الذي تستطيع قوى اجتماعية أن تتدخل مباشرةً في المجال السياسي وتؤدي إلى عدم استقرار سياسي. وهو نظام يسمه الكاتب بأنه برييتوري (Praetorian Politics)^(١٥). كما أشار إلى ذلك كلّ من أفلاطون وأرسطو

6 Ibid. p., p. 82.

7 Ibid.

٨ انظر على الروابط:

<http://6april.org/modules/news/article.php?storyid=2916>;

<http://online.wsj.com/article/SB10001424127887324425204578601700051224658.html>;

<http://www.theguardian.com/commentisfree/2013/jul/03/egypt-coup-ruinous-army>;

٩ المقصود بمفهوم المجتمع المدني في سياق هذه الورقة المنظمات غير الحكومية من نقابات وحركات اجتماعية والأحزاب النشطة في المجال العام. من أجل قراءة مفصلة لمفهوم المجتمع المدني يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور عزمي بشارة، المجتمع المدني، ط ٦ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

١٠ الدولة العميقة (مصطلح تركي الأصل: *derindelet*)، ويعني شبكة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي، وهي تتكون من عناصر رفيعة المستوى

١ هناك تضارب كبير في الأرقام المتعلقة بحجم هذه التظاهرات، ولكن يبدو أن العدد الذي أعلنت عنه المعارضة إعلامياً، مدّعية أن أكثر من ٣٠ مليون متظاهر خرجوا إلى الشوارع للمطالبة برحيل الرئيس محمد مرسي، غير دقيق ومشكوك في صحته، انظر على الرابط: <http://www.middleeastmonitor.com/resources/commentary-and-analysis/6574-30-june-anti-morsi-crowd-figures-just-dont-add-up>

2 Huntington, P., Samuel. *Political Order in Changing Societies*. Yale University Press, 2006, p. 81.

3 Ibid.

4 Ibid., p. 5.

5 Ibid., p. 80.

بعد الانقلاب العسكري. وفي ضوء هذه التجارب التاريخية، يمكن تصوّر سيناريوهات محتملة متعلقة بمجريات الأحداث المستقبلية في مصر.

وإنّ الدور المهمّ والفعال بالنسبة إلى جزء لا يستهان به من رموز المجتمع المدني في الحشد الجماهيري، في أحداث يونيو ٢٠١٣، طرح قضية المجتمع المدني ودوره المحوري في بناء مجتمع ديمقراطي إذا كان في إطار دولة ذات مؤسسات قوية، وذات مصداقية، علاوةً على وجود أحزاب سياسية متجذّرة في المجتمع، تكون هي أساس المنافسة السياسية^(١٢). وفي ظلّ هذه الشروط يستطيع أن يكون للمجتمع المدني دورٌ فعالٌ صحّي يحمي المجتمع من تعسف السلطة. ولكن، في غياب هذه الشروط، يستطيع أن يتحوّل المجتمع المدني إلى مصدر للفوضى وعدم الاستقرار والعنف، كما تنبأ بذلك صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington).^(١٣) وإنّ المجتمع المدني الذي تجري تعبئته، في ظلّ وجود مؤسسات سياسية فاشلة وأحزاب سياسية ضعيفة، يستطيع أن يتحوّل، بالفعل، إلى خطرٍ من شأنه أن يهدّد الديمقراطية؛ فبهيئ، ما يسمّى، "انقلاب المجتمع المدني أو الجماهيري" الذي يقوده تحالف من رجال الأعمال والنقابات العمالية والمؤسسات الدينية والإعلامية، كما حدث في فنزويلا عام ٢٠٠٢^(١٤)، وكما هو الحال في مصر من جهة التنسيق والتحالف مع المؤسسة العسكرية. ومن خلال تحليل النموذج الفنزويلي، يستنتج الكاتب عمر إنكارنسيون (Omar Encarnación) أنّ غياب المؤسسات المعبّرة عن متطلبات المجتمع والمتجاوبة معه يجعل الشارع ساحة للصراع، وفي هذه الحال يصبح المجتمع المدني أكثر تشدّداً، وقابلاً للاختطاف من قوَى غير ديمقراطية^(١٥).

التجربة الفنزويلية: انقلاب نيسان/ أبريل ٢٠٠٢

من خلال المقارنة التاريخية يبدو أنّ الانقلاب الذي حدث في مصر مؤخراً يحمل مواصفاتٍ قريبة جداً من الانقلاب العسكري في فنزويلا على الرئيس السابق هيوغو تشافيز، في نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٢. وقد استغرق ذلك يومين اثنين، ثمّ عاد تشافيز إلى منصبه، ويصف الكاتب عمر إنكارنسيون هذا الانقلاب بـ "بانقلاب المجتمع المدني"

العسكرية التي حسمت الصراع لمصلحة معارضي الرئيس مرسي بعد انحيازها الكليّ إليهم، بل إنها تحالفت معهم من أجل فرض قرار عزل الرئيس والإخوان بالقوة من أجل ضمان السيطرة على الأوضاع أمنياً. ومن الناحية الدستورية، لا يوجد أدنى شكّ في عدم دستورية خطوة عزل الرئيس مرسي؛ فالدستور المصري الجديد قد أقرّ، في المبدأ الثامن أنّ القوات المسلحة "مؤسسة وطنية محترفة محايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي"^(١٦)، وبناءً على هذا المبدأ لا يحقّ للمؤسسة العسكرية أن تتدخل في الشأن السياسي، أو أن تنحاز إلى طرف سياسي ضدّ طرف آخر، ولا يحقّ لوزير الدفاع أن يعزل الرئيس المنتخب الذي يُعدّ، بحسب الدستور في المادة ١٤٦، "القائد الأعلى للقوات المسلحة". كما أنّ تنصيب رئيس المحكمة الدستورية رئيساً مؤقتاً هو إجراء غير قانوني وغير دستوري؛ إذ ينصّ الدستور المصري، في المادة ١٥٣، على أنّه في حال "خلوّ منصب رئيس الجمهورية؛ للاستقالة أو الوفاة أو العجز الدائم"، مع تزامن حلّ مجلس النواب، "يحلّ مجلس الشورى ورئيسه في ما تقدّم حالة حلّ مجلس النواب". ويبدو جلياً، من خلال الرجوع إلى الدستور أنّ قرار عزل الرئيس محمد مرسي غير شرعي، وغير دستوري، وأنه يستند إلى أنّ القوة الفعلية - وهي المؤسسة العسكرية - مارست سلطةً تعسفيةً غير قانونية. أمّا الحديث عن أنّ "الشعب" هو الذي دعا الجيش إلى التدخل وعزل الرئيس، فهذا يستدعي الرجوع، ولو في إيجاز، إلى دور الحشد الجماهيري في الانقلابات العسكرية.

وتسعى هذه الورقة لتحليل الأحداث الأخيرة التي أدّت في مصر إلى عزل الرئيس محمد مرسي من خلال مقارنتها بانقلابات عسكرية أخرى على شريعة دستورية منتخبة، واستكشاف أوجه الشبه والاختلاف بين هذه التجارب السابقة والتجربة المصرية الحالية، مع التركيز على النموذج الفنزويلي في ما يخص دور الحشد الجماهيري في عملية الانقلاب، علاوةً على المنهج والآلية اللذين جرى بهما التخطيط للانقلاب وتنفيذه. أمّا النموذج الثاني، فهو الانقلاب العسكري في الجزائر في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ الذي أوقف الانتخابات التشريعية، بعد الجولة الأولى التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد المجلس الوطني الشعبي. وتكمن أهمية مقارنة الحالة المصرية بالتجربة الجزائرية في دور الرموز اليسارية والعلمانية وبعض النخب البرلانية، في الانقلاب، إضافةً إلى عرض تداعيات الخيار الأمني وتحليلها في تعامل المؤسسة العسكرية في الجزائر مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

داخل أجهزة الدولة والقوات المسلحة والأمن والقضاء ومجموعات المصالح. وتستخدم هذه الشبكة نفوذها في مفاصل الدولة والجيش والأمن، علاوةً على العنف من أجل التأثير بطريقة خفية، أغلب الأحيان، في النخب السياسية والاقتصادية، لضمان تحقيق مصالح معيّنة سياسية كانت أو اقتصادية.

١١ المبدأ الثامن، ديباجة وثيقة الدستور، الدستور المصري ٢٠١٢.

12 Encarnación, G., Omar. "Venezuela's Civil Society Coup". *World Policy Journal*, Vol. 19, no. 2 (Summer 2002), p. 38.

13 Ibid. p. 38.

14 Ibid., pp. 38-39.

15 Ibid., p. 39.

كيفية التعامل مع مشكلة الرئيس هوغو تشافيز^(٢٠). وفي هذا الإطار، خلال السنة التي سبقت الانقلاب، قام الصندوق الوطني للديمقراطية (National Endowment for Democracy, NED)، وهو منظمة غير ربحية، بمؤهلها الكونغرس الأمريكي - تحت عنوان "دعم المجتمع المدني" - بمضاعفة ميزانية أنشطة دعم المجتمع المدني في فنزويلا بأربعة أضعاف؛ أي إلى أكثر من ٨٧٧٠٠٠ دولار أمريكي^(٢١)، استفادت منها منظمات ومجموعات مناهضة للرئيس الفنزويلي، وعملت جاهدة بالتنسيق مع بعضها من أجل إطاحته، كما هو الحال، على سبيل المثال بالنسبة إلى الاتحاد العام للعمال الفنزويلي (Confederation de Trabajadores de Venezuela, CTV)، الذي ساهم في إطاحة الرئيس هوغو تشافيز مؤقتاً من خلال إضراب عام شل الاقتصاد الوطني، ثم من خلال عمل رئيس الاتحاد، كارلوس أورتيغا (Carlos Ortega)، على نحو وثيق، مع رئيس أهم جمعية لرجال الأعمال في فنزويلا، بيدرو كارمونا إستانغا (Pedro Carmona Estanga)، الذي تولى الرئاسة في فنزويلا فترة وجيزة بعد الانقلاب؛ أي قبل عودة الرئيس هوغو تشافيز إلى منصبه^(٢٢).

وكما هو الحال بالنسبة إلى فنزويلا، ساهمت إدارة الرئيس باراك أوباما بطريقة غير مباشرة في إطاحة الرئيس مرسي، من خلال تمويل عدد من المجموعات المناهضة له وللإخوان المسلمين، في إطار مبادرة "مساعدة الديمقراطية" (Democracy Assistance) التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وهي جزء من جهد واسع تسعى من خلاله إدارة الرئيس باراك أوباما إلى دعم القوى الليبرالية والعلمانية المقربة منها في مواجهة الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي، وللإخوان المسلمين - على نحو خاص - في دول الربيع العربي، من أجل تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. ولقد ساهمت إدارة الرئيس أوباما، بالفعل، في تمويل هذه المجموعات مع علمها أنها كانت تدعو إلى إطاحة الرئيس مرسي المنتخب ديمقراطياً، وأنها كانت تعمل جاهدة على إجهاد التجربة الديمقراطية في مصر، في مخالفة واضحة للقانون الأمريكي الذي يحظر تمويل تنظيمات وأنشطة موجهة ضد حكومات منتخبة، علاوة على مخالفتها القوانين المصرية التي تمنع التمويل الخارجي للأحزاب السياسية المصرية، كما جاء في تقرير وحدة التحقيقات الصحفية في جامعة بركلي الأمريكية الذي نشرته شبكة الجزيرة الإنكليزية^(٢٣). وبحسب هذا التقرير الذي يستند إلى وثائق فيدرالية،

(A Civil Society Coup)^(٢٤). ويتضح، بالفعل، أن عملية عزل الرئيس محمد مرسي في مصر تقارب في مقدماتها ومضمونها النموذج الفنزويلي عام ٢٠٠٢، في ما يخص دور المجتمع المدني والحشد الجماهيري في الانقلاب المميز بإحداث تغيير على رأس الدولة من خلال وسائل غير دستورية، وغير ديمقراطية، بفضل تحالف يضم رموزاً من المجتمع المدني من نقابات العمال، ومجموعة رجال الأعمال، والإعلام الخاص، علاوة على رموز دينية، من أجل العمل على حشد الشارع لمصلحة الانقلاب^(٢٥).

وأوجه التشابه بين النموذج الفنزويلي والنموذج المصري متعددة ونستطيع أن نلخصها في النقاط التالية:

نقطة التشابه الأولى التي تثير الانتباه تتعلق بدور عدد من رموز المجتمع المدني والإعلام وطبقة رجال الأعمال في التخطيط المسبق والتنفيذ من أجل الانقلاب على رئيس منتخب، بالتنسيق مع الجيش الذي تدخل إلى جانب معارضي الرئيس من أجل إطاحة رئيسين منتخبين. والمعلومات الأولية التي بدأت تظهر على السطح بخصوص الأحوال التي جرى التحضير فيها للانقلاب العسكري الأخير في مصر، تشير بوضوح إلى مشابهة قوية للنموذج الفنزويلي، مع مشاركة فاعلة ومحورية للجيش. أما في ما يخص التخطيط المسبق لمشروع تنحية الرئيس هوغو تشافيز من السلطة، فقد بدأ منذ شهور قبل بداية الاحتجاجات الشعبية^(٢٦)، وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى مشروع عزل الرئيس محمد مرسي؛ فقد بدأ منذ شهور، قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣، من خلال لقاءات سرية جمعت قيادات مدنية وسياسية من المعارضة بقيادات من الجيش من أجل التخطيط لعزل الرئيس مرسي^(٢٧).

ثانياً، المثير للانتباه في كلتا الحالتين، المصرية والفنزويلية، هو دور الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما قبل الانقلابات العسكرية إذ إنها قد ساهمت بطريقة غير مباشرة في تشجيع جهد الانقلاب على الشرعية، من خلال حركات ومجموعات من المجتمع المدني المناهضة للرئيسين: هوغو تشافيز في فنزويلا، ومحمد مرسي في مصر. ولا بد أن نشير، في حالة فنزويلا، إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجهد الانقلاب سياسياً؛ إذ إن السنة التي سبقته شهدت اجتماعات ضمت رموزاً من الإعلام الخاص ورجال الأعمال في فنزويلا ومسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض، للنظر في

20 Christopher Marquis, "US Bankrolling is Under Scrutiny for Ties to Chavez Ouster", *The New York Times*, (April 25th 2002), p. 43, at: <http://www.nytimes.com/2002/04/25/international/americas/25VENE.html>

21 Encarnación, p. 45.

22 Ibid., p. 42.

23 Emad Mekay, "Exclusive: US Bankrolled anti-Morsi Activists,

16 Encarnación, pp. 38- 48.

17 Encarnación, pp. 38- 39.

18 Ibid., p. 43.

19 <http://online.wsj.com/article/SB10001424127887324425204578601700051224658.html>

أجل إطاحته^(٢٨). ومن خلال المقابلة التي أجراها الكاتب مع الدكتور سعد الدين إبراهيم المقرب من الأمريكيين، ومعارض الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، اتضح أن رسالة الأمريكيين لحلفائها في مصر سوف تعيد النظر في علاقاتها بنظام الإخوان المسلمين في مصر إذا شاهدوا مسيرات شعبية حاشدة في الشوارع تستطيع أن تدوم أسبوعاً^(٢٩). ولا يتوقف الدور الأمريكي في تمويل عدد من الجمعيات المصرية المناهضة للرئيس محمد مرسي، بل يبدو أن البيت الأبيض كان على علم بتفاصيل مجريات الأحداث التي أفضت إلى عزل الرئيس المصري المنتخب، وأنه كان على اتصال مباشر، وغير مباشر، بجميع الأطراف وأنه اضطلع بدور الوسيط بين الرئيس محمد مرسي والمؤسسة العسكرية إلى حد الساعة الأخيرة قبل الانقلاب، استناداً إلى المعلومات التي جاءت في سياق مقال لجريدة النيويورك تايمز الأمريكية^(٣٠)؛ إذ اتصل وزير خارجية إحدى الدول العربية بالرئيس المصري متحدثاً باسم الإدارة الأمريكية، ليقدم عرضاً يُبهي الخلاف بينه وبين المؤسسة العسكرية، ويتضمن تعيين حكومة جديدة تتمتع، إضافة إلى السلطات التنفيذية، بجميع السلطات التشريعية، وبسلطة إلغاء التعيينات الأخيرة على مستوى المحافظات، وهو عرض رفضه الرئيس محمد مرسي؛ لأنه رأى فيه فرض أمر واقع بانقلاب عسكري، وضرباً للديمقراطية في مصر^(٣١). وكان هذا العرض الأخير للإدارة الأمريكية في سلسلة من الجهد من أجل الوصول إلى صيغة تُبقي على الرئيس محمد مرسي في منصبه صورياً. وبعد رفضه هذا العرض الأمريكي، تحدث عصام الحداد، مستشار الرئيس محمد مرسي، هاتفاً، إلى سوزان رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس أوباما فأبلغته "أن الانقلاب العسكري أوشك أن يبدأ"^(٣٢).

ومن خلال هذه المعلومات الأولية يبدو جلياً أن وساطة الولايات المتحدة الأمريكية كانت موجهة إلى مصلحة الطرف المعارض للرئيس المنتخب ديمقراطياً؛ فهي تطالبه بالتخلي عن صلاحياته الدستورية في مخالفة صريحة للدستور المصري الذي استُفتي الشعب بشأنه، كما أن ذلك يعارض تماماً المبادئ الديمقراطية التي تدعي الولايات الأمريكية المتحدة حمايتها والعمل على انتشارها وترسيخها دولياً.

تحصل عليها الكاتب عماد مكية في إطار قانون حرية المعلومات الأمريكي (Freedom of Information Act)، استفادت عدد من الجمعيات والشخصيات المصرية تمويلًا مباشرًا من هيئات حكومية أمريكية من ضمنها: بعض أعضاء جبهة الإنقاذ التي قادت الجهد من أجل عزل الرئيس محمد مرسي؛ والمعهد المصري الديمقراطي الذي يترأسه المهندس حسام الدين علي، وهو عضو في حزب المؤتمر ذي التوجه الليبرالي الذي يترأسه عمرو موسى وزير الخارجية السابق في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية؛ ومنظمة إيد في إيد من أجل مصر التي من ضمن أعضائها المؤسسين الدكتور أسامة الغزالي حزب العضو السابق في لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل^(٣٤). وهي لجنة كان يترأسها جمال مبارك نجل الرئيس السابق مبارك قبل ثورة ٢٥ يوليو، ومايكل منير رئيس حزب الحياة المصري ذات التوجه الليبرالي، وصالح دياب رجل الأعمال رئيس مجموعة بيكو، شريك شركة الخدمات النفطية هالبرتون في مصر ومؤسس مجلس إدارة جريدة المصري اليوم ورئيسها، وقد ساهمت هذه الجريدة بقوة في الحملة الإعلامية على الرئيس مرسي والإخوان المسلمين. بحسب الوثائق الفيدرالية التي تحصل عليها الكاتب عماد مكية. ولقد استفادت جمعية إيد في إيد من أجل مصر وحدها ٨٧٣٣٥٥ دولارًا أمريكيًا منذ عام ٢٠١١^(٣٥). والجدير بالذكر أن مؤسسة إيد في إيد من أجل مصر استفادت، علاوة على التمويل الحكومي الأمريكي، تمويلًا من رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس الذي اعترف بأنه ساهم كذلك في تمويل حركة تمرد^(٣٦) التي شنت حملة توقيعات من أجل المطالبة برحيل الرئيس مرسي^(٣٧). أما في ما يخص جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية التي يترأسها محمد عصمت السادات الذي يترأس كذلك حزب الإصلاح والتنمية ذات التوجه الليبرالي- اليساري، فقد استفادت من تمويل بمبلغ ٢٦٥١٧٦ دولارًا أمريكيًا منذ عام ٢٠٠٨. كما كان لمحمد عصمت السادات ولحزبه دور فعال في تنسيقية ٣٠ يونيو التي قامت بتنظيم الحشد الشعبي ضد الرئيس محمد مرسي من

journalist with the Investigative Reporting Program at UC Berkley, at: <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/07/2013710113522489801.html>

٢٤ لقد استقال الدكتور أسامة الغزالي حزب من الحزب الوطني، عام ٢٠٠٧، احتجاجاً على بطء الإصلاحات السياسية وأسس حزب الجبهة الديمقراطية ذا التوجه الليبرالي، كما أنه كان عضو مجلس الشورى السابق بالتعيين في عهد الرئيس السابق مبارك.

25 McKay, Ibid.

26 <http://www.nytimes.com/2013/07/11/world/middleeast/improvements-in-egypt-suggest-a-campaign-that-undermined-morsi.html?hp&r=2&>

٢٧ ما لفت الانتباه هو أن هذه الجمعية التي تضم ضمن أعضائها المؤسسين أكبر ثروات رجال الأعمال المصريين، مازالت في حاجة إلى تمويل أمريكي.

28 Ibid.

29 Ibid.

وانظر أيضًا على الرابط:

<http://online.wsj.com/article/SB10001424127887324425204578601700051224658.html>

30 <http://www.nytimes.com/2013/07/07/world/middleeast/morsi-spurned-deals-to-the-end-seeing-the-military-as-tamed.html?pagewanted=all&r=0>

31 Ibid.

32 Ibid.

المتمثل بحزب جبهة التحرير الوطني. وظهر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ذو التوجه الإسلامي بوصفه أبرز حزب على الساحة السياسية في الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ١٩٩٠؛ إذ فاز بأغلبية ساحقة في أول انتخابات تعددية شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، وفاز بأغلبية المقاعد في ٨٥٠ مجلس بلدي من أصل ١٥٤١ بلدية؛ أي ما يمثل ٥٤,٢٥٪ من الأصوات، في حين تحصل حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم سابقاً، على ٢٨,١٣٪ من الأصوات فقط^(٣٤). أما في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، فقد تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ١٨٨ مقعداً من أصل ٢٣٢ مقعداً، جرى الحسم فيها في الجولة الأولى ما يمثل ٨١٪ من هذه المقاعد، في حين تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على ١٦ مقعداً فقط^(٣٥).

وتكمن نقاط التشابه بين الحالة المصرية والحالة الجزائرية في النقاط التالية: أولاً، في انقلاب الجيش على الشرعية الدستورية والمؤسسات الدستورية من خلال إيقاف المسار الانتخابي، يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، والحيلولة دون التوجه نحو إعادة جولة الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢؛ فلقد فرض الجيش على الرئيس الشاذلي بن جديد أن يحل المجلس الوطني الشعبي ويقدم استقالته لضمان عدم وصول عبد العزيز بلخادم، رئيس المجلس الوطني الشعبي آنذاك، إلى رئاسة الدولة، بحسب نص الدستور في حال وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته، نظراً إلى كونه معروفاً بأنه ينتمي إلى الجناح الإسلامي في حزب جبهة التحرير الوطني. وفي الحالة المصرية نلاحظ كذلك أن الجيش هو الذي عزل الرئيس مرسي، كما أن الرئيس المعين بعد عزل الرئيس السابق قد حل مجلس الشورى، نظراً إلى أن الأغلبية التي يتمتع بها التيار الإسلامي عامّة، وجماعة الإخوان المسلمين بالخصوص، في ذاك المجلس.

ثانياً، في كلتا الحالتين: الجزائرية والمصرية، نلاحظ وجود تحالف بين المؤسسة العسكرية والتيارات اللبرالية والعلمانية ورموزهما في الإعلام، من أجل إيقاف المسار الانتخابي وإجهاض التجربة الديمقراطية الوليدة تحت حجة حماية النظام الجمهوري، والحيلولة دون وصول التيار الإسلامي إلى السلطة؛ لأنهم يرون أنه رجعي، وأنه يستغل الديمقراطية من أجل الوصول إلى الحكم قبل الانقضاء عليها. وبعد ظهور نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية في الجزائر، سارع عدد من الرموز والتنظيمات ذات التوجه اللبرالي-العلماني التي دعت الجيش إلى التدخل ووقفت العملية الانتخابية إلى تأسيس "اللجنة الوطنية من أجل إنقاذ الجزائر". ولقد أسست هذه اللجنة بدعم

وخلاصة القول، هي، أن قيادة الجيش وحلفاءها في المعارضة المصرية كانت تسعى، بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تجريد الرئيس محمد مرسي من صلاحياته الدستورية وكانت مستعدة للتعامل معه رئيساً صورياً، على أن تبقى السيطرة على القرار السياسي بين يدي قيادة الجيش وحلفائها، ولكن رفض الرئيس المصري هذا الطرح الذي يمس بصلاحياته الدستورية ويقوّض التجربة الديمقراطية الوليدة في مصر هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى الانقلاب العسكري وعزله.

ثالثاً، لا شك في أن سياسة الرئيس تشايفز الداخلية والخارجية، وسياسة الرئيس محمد مرسي وقراراته في مصر قد ساهمتا، إلى حد كبير، في تعزيز الاستقطاب السياسي وتوحيد خصومهما داخلياً في ائتلاف من المجتمع المدني غير المتجانس؛ من طبقة رجال الأعمال، ونقابات العمال، والمؤسسة الدينية، والإعلام الذي استعمل سلاح التظاهرات الشعبية طوال عام ٢٠١١^(٣٦)، وخارجياً، من خلال دعم مباشر وغير مباشر إقليمي وأمريكي - سياسياً كان أو مالياً - من أجل التشجيع على الانقلاب. كما نلاحظ، في حالة فنزويلا، أن قرار الرئيس هوغو تشايفز بشأن عزل إدارة شركة النفط الوطنية كان بمنزلة الشرارة التي أدت إلى تنحيته مؤقتاً؛ إذ احتجت نقابة العمال على هذا القرار احتجاجاً أدى إلى مسيرات، فتدخل الحرس الوطني وأطلق النار على مسيرة من المظاهرين المدنيين أسفرت عن مقتل ١٧ متظاهراً، وأطلق العنان لموجة عنف في البلاد أدت إلى مقتل نحو ٥٠ متظاهراً، إضافةً إلى مئات من الجرحى. والجدير بالذكر أن تدخل الجيش لم يأت صدفة، أو من أجل أسباب أمنية فحسب، بل كان في إطار تنسيق وتخطيط مسبق مع التحالف من المجتمع المدني المذكور سابقاً؛ من أجل إطاحة الرئيس هوغو تشايفز قبل شهور من بداية الاحتجاجات الشعبية. أما في الحالة المصرية، فلقد مثل الإعلان الدستوري، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، نقطة انطلاق تنحية الرئيس محمد مرسي، بعد أن اندلعت احتجاجات شعبية على الإعلان الدستوري، أدت إلى سقوط ضحايا في تظاهرات الاتحادية.

التجربة الجزائرية: إيقاف المسار الانتخابي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢

بعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨، دخلت الجزائر مرحلة التعددية السياسية بعد أكثر من عشرين سنة من حكم الحزب الواحد

34 Jacques Fontaine, "Quartiers Défavorisés et Vote Islamiste a Alger.

Revue du Monde musulman et de la Méditerranée", no. 65 (1992), p. 157.

السلفي- الجهادي في تأسيس أول مجموعة مسلحة مباشرة بعد انسحابه من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهجم في أول عملية عسكرية له، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، على ثكنة قنار على الحدود الجزائرية - التونسية، قبل الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢. ويبدو جلياً أن التيار السلفي - الجهادي لم يكن يمثل الأغلبية في صفوف التيار الإسلامي، ولكن إيقاف المسار الانتخابي والسياسة القمعية التي اتبعت ضد قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقواعدها هما اللذان دفعا برموز تيار "الجزارة" وجزء كبير من قواعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى أحضان التيار السلفي- الجهادي في الجزائر، وإلى التوجه نحو الحرب الأهلية. وبالفعل، فمباشرة بعد تدخل الجيش من أجل إلغاء الانتخابات التشريعية جرى حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وشنت عملية اعتقالات واسعة النطاق ضمت نحو ٣٠٠٠ من قيادات الحزب وقواعده^(٣٩)، وجرى إنشاء معسكرات في الجنوب تبين لاحقاً أنها أدت دوراً محورياً في تشدد قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقواعدها، وفي الانزلاق نحو الحرب الأهلية. وبالرجوع إلى الحالة المصرية نلاحظ وجود تشابه كبير في هذا المجال؛ إذ توجد جماعات سلفية - جهادية نشطة في سيناء ليست جزءاً من الإخوان، ولا تتمتع بثقل كبير في التيار الإسلامي في مصر. وإن النظام الجديد في مصر، وعلى رأسه قيادة الجيش - كما هو الشأن في الحالة الجزائرية - يسعى، على ما يبدو، من خلال السياسة القمعية المتبعة حالياً ضد المعارضين للانقلاب على الشرعية عامة وعلى الإخوان المسلمين خاصة، لاستدراجهم إلى العنف، حتى يعطي لنفسه الحق في إخراج هذا التيار من المعادلة السياسية تحت غطاء الحرب على الإرهاب. وتتجلى هذه السياسة في الاعتقالات الواسعة في صفوف قيادات الإخوان، وفي دعوة الفريق عبد الفتاح السيسي إلى التظاهر من أجل إعطاء الجيش تفويضاً لمحاربة الإرهاب. ومن خلال هذا التفويض يسعى النظام الحالي في مصر والجيش لبناء شرعية سياسية جديدة مبنية على فكرة الحرب على الإرهاب وسوف يترتب على هذه الشرعية الأمنية القضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة كما حصل في الجزائر التي لم تشهد أي انتخابات نزيهة منذ أن تدخل الجيش لإيقاف الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

رابعاً، اللعب على تعزيز مشاعر الخوف من الإخوان المسلمين من خلال سياسة الشيطنة في الإعلام، وقد ساهم فيها رموز من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والإخوان في مصر، بطريقة غير مباشرة عبر خطاب سياسي متعدد ومتناقض في بعض الأحيان، ولا سيما في ما يخص موقف عدد من الرموز، داخل التيار الإسلامي، من الديمقراطية،

من الجيش، والمخابرات العسكرية بالذات، وكانت تضم "الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين" - وهي النقابة العمالية التابعة للحزب الحاكم سابقاً - جبهة التحرير الوطني، و"الاتحاد الوطني للمقاومين العموميين" - وهي كذلك تابعة للحزب الحاكم السابق - وحزب الطليعة الاشتراكية ذات التوجه الشيوعي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي كان يرأسه سعيد سعدي، وهو حزب ذات توجه علماني أمازيغي. والجدير بالذكر أن هذه اللجنة نصبت نفسها متحدتاً عن المجتمع المدني وأدت دور الواجهة المدنية التي دعت الجيش إلى التدخل والانقلاب على الشرعية، وهو ما حدث كذلك في مصر من خلال جبهة الإنقاذ الوطني وحركة تمرد.

ثالثاً، هناك تشابه قوي في طريقة تعامل الجيش وحلفائه مع جماعة الإخوان المسلمين؛ فهي طريقة تتميز بلغة الشيطنة في الإعلام، وبالبعد الأمني والاستتصالي. وإننا لنجد بالفعل، في كل من الجزائر ومصر، أن القوى السياسية ذات التوجه الليبرالي والعلماني، في سعيها للاستنجاد بالمؤسسة العسكرية وإجهاض العملية الديمقراطية، تشكك في النيات الديمقراطية للتيار الإسلامي، حتى تعطي شرعية لعملية الانقلاب على العملية الديمقراطية تحت غطاء حماية الديمقراطية^(٣٧)، وهي تسعى أيضاً إلى إثبات تهمة الإرهاب في التيار الإسلامي برمتها، مستدلة بوجود عناصر متطرفة، هي في الأساس مجموعات صغيرة مهمشة تمثل أقلية في التيار الإسلامي وصل بها الأمر إلى تكفير الرموز الإسلامية الأخرى التي تقبل المشاركة في العملية الديمقراطية. والجدير بالذكر في هذا المجال، أن التيار السلفي- الجهادي الذي كان يتكون بالأساس مما كان يُعرف "بالجزائريين الأفغان"^(٣٧)، انسحب من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد فشله في السيطرة على جهاز الحزب في مؤتمر باتنة، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، لمصلحة تيار "الجزارة"^(٣٨) المعتدل الذي قبل بشروط اللعبة الديمقراطية، لأنه فشل في إقناع قاعدة الحزب بطرحه، فقد كان يرفض العملية الديمقراطية برمتها من منطلق عقائدي، ويرفض المشاركة في الانتخابات التشريعية، نظراً إلى الطبيعة العسكرية للحكم في الجزائر وعدم جدية هذا الحكم في احترام قواعد اللعبة الديمقراطية وتسليم السلطة إلى التيار الإسلامي حتى في حال فوزه في جميع الانتخابات. وهكذا شرع هذا التيار

٣٦ في هذا الصدد، انظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية: رؤية من خلال الحدث الجزائري"، في: الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٠٩-١٢٥.

٣٧ تشير هذه العبارة إلى الجزائريين الذين شاركوا، في الثمانينيات من القرن المنصرم، في صفوف المجموعات الأفغانية التي كانت تقاوم الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

٣٨ تشير هذه العبارة إلى تيار إسلامي جزائري، تأسس عام ١٩٨٤، وهو مضاد لتيار الإخوان المسلمين الذي كان يمثلته محفوظ نحاح، وقد اعترض هذا التيار على فكرة تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ واتهمه بالحزب الشعبي، لكنه انضم إليه بعد فوز الجبهة في الانتخابات المحلية التي جرت في حزيران/ يونيو ١٩٩٠.

المتحدة الأمريكية تجاه الشريعة الإسلامية يقوّض جهدها من أجل الديمقراطية" وأنّ "الدعم الكامل للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل يغذّي المشاعر المعادية لأميركا، ويورّطها في صراعٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية لن تتمكن من الفوز فيه"^(٤٣). ومن الممكن أن يكون لهذا الفرق الجوهرى، بين القيادتين العسكريتين، تداعيات مختلفة في ما يتعلّق بالتطورات السياسية في مصر، على المدينتين القريب والبعيد؛ إذ يمكن أن يؤدي توجّه القيادة العسكرية الحالية المحافظة دينياً وثقافياً، إلى انهيار التحالف بين المؤسسة العسكرية ورموز التيارات الليبرالية وأو العلمانية. وإنّ بؤادر هذا الانهيار قد بدأت تظهر في الحملة الإعلامية ضدّ البرادعي، نائب الرئيس المؤقت، السابق والذي استقال من منصبه احتجاجاً على فض الاعتصامات بالقوة. وفي الحالة الجزائرية بدأت بؤادر الخلاف تظهر بين المؤسسة العسكرية ورموز التيار الليبرالي العلماني، عام ١٩٩٥، بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأولى، وذلك بعد إيقاف الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢؛ إذ بدا جلياً، من خلال ترشيح اللواء اليمين زروال مرشحاً للمؤسسة العسكرية، أنّ الجيش والنظام الذي يمثّله على غير استعداد للتخلي عن السلطة، أو حتى تقاسمها مع التيارات الليبرالية أو العلمانية. وفي الحالة المصرية أتوقع أنّ التحالف بين الجيش والرموز الليبرالية العلمانية لن يدوم أكثر من عدّة شهور، وأنّ مدّة ذلك لن تصل إلى سنة. والجدير بالذكر، أنّ هشاشة هذا التحالف لا تعود إلى الاختلاف الفكري والأيديولوجي فحسب؛ لأنّ ما يعرف بالتيارات الليبرالية و العلمانية لا ثقل له اجتماعياً وسياسياً؛ ولذلك لن يكون له أيّ وسيلة ضغط على قيادة الجيش، وعلى توجهاتها المستقبلية. أمّا على المستويين المتوسط والبعيد، فيبدو، من خلال الخلفية الفكرية الدينية للقيادة الحالية للجيش، أنّ النظام السياسي في مصر يتوجّه نحو صيغة أقرب ما تكون إلى النظام السياسي في باكستان بعد انقلاب اللواء ضياء الحقّ عام ١٩٧٧؛ أيّ أنّه سيؤول إلى نظام عسكري محافظ دينياً وثقافياً، فيكون حليفاً إقليمياً للمملكة العربية السعودية ولدول الخليج ما عدا قطر، وحليفاً عالمياً لأميركا^(٤٤).

ثانياً، الوضع الإقليمي والعالمي الحالي المختلف يتمثّل بوجود موجة الربيع العربي التي تجعل من الصعب على النظام الحالي في مصر فرض قراره بعزل الرئيس محمد مرسي من خلال سياسة أمنية قمعية، من دون أن تكون لهذه السياسة عواقب داخلية ودولية. وإنّ الوضع الإقليمي المضطرب، وخاصةً في ليبيا التي تتميّز بحالة انفلات أمني

علاوةً على بعض التصريحات المستفزة في بعض الأحيان ضدّ قيادات الجيش ورموز التيارات الليبرالية و العلمانية. وكما هو الحال في التجربة الجزائرية، تهدف سياسة الشيطنة والتشويه الإعلامي إلى قلب الشارع ضدّ الإخوان في مصر، وخلق رأي عامٍ معادٍ لهم يستند بالجيش من أجل إنقاذ البلاد من الانزلاق إلى حرب أهلية، ويقود "الحرب ضدّ الإرهاب"، بحسب رأيهم.

أمّا نقاط الاختلاف بين الحالة المصرية والجزائرية فنستطيع أن نلخصها في النقاط التالية: نقطة الاختلاف الأولى تكمن في الخلفية الفكرية والثقافية المختلفتين للقيادتين العسكريتين في الجزائر ومصر؛ فالقيادة العليا للجيش الجزائري، عام ١٩٩٢، كانت متكوّنة من مجموعة الضباط المعروفة باسم "الهاربين من الجيش الفرنسي"^(٤٥)، وكانت لديهم خلفية سياسية علمانية وخلفية ثقافية فرنسية نظراً إلى تاريخهم المرتبط بالجيش الفرنسي. أمّا القيادة الحالية للجيش المصري فخلفيتها السياسية والثقافية محافظة دينياً وثقافياً، وهي لا تنتمي، سياسياً، إلى التيار العلماني، بل العكس هو الصحيح، كما يبدو جلياً من خلال الأطاريح التي قدّمها كلّ من وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي، والفريق صدقي صبحي رئيس الأركان، عندما كانا في دورة تدريبية في الكلية الحربية في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦؛ فلقد أكّد الفريق عبد الفتاح السيسي في أطروحته، تحت عنوان "الديمقراطية في الشرق الأوسط"، الدور المحوري للدين في سياسات المنطقة، وأنّ ضمان نجاح الديمقراطية في الشرق الأوسط يتطلّب احترام الطبيعة الدينية للثقافة"، وأنّ المصريين والعرب سينظرون إلى الديمقراطية بإيجابية فقط إذا تمّ المحافظة على القاعدة الدينية"^(٤٦). ويضيف الفريق عبد الفتاح السيسي في رسالته أنّه "من غير المرجّح أن تحظى العلمانية بقبول لدى الأغلبية القصوى لشعوب الشرق الأوسط نظراً لتدينهم القوي"^(٤٧). أمّا في ما يخصّ رئيس الأركان، الفريق صدقي صبحي، فلقد كتب في أطروحته أنّ "عداء الولايات

٤٠ تدلّ هذه العبارة على مجموعة من الجنود والضباط الذين كانوا في الجيش الفرنسي قبل هروبهم منه للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني في الحرب ضدّ الاستعمار الفرنسي، إبّان فترة حرب التحرير الوطنية، من عام ١٩٥٤ إلى غاية عام ١٩٦٢، وقد جرى إدماج هذه المجموعة، في جيش التحرير الوطني الذي أصبح يُعرف، بعد الاستقلال، باسم الجيش الوطني الشعبي، ولكنّ ذلك الإدماج كان حدراً جدّاً، وخصوصاً تجاه الذين هربوا من الجيش الفرنسي في السنوات الأخيرة لحرب التحرير، ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢، كما هو الحال بالنسبة إلى ضباط القيادة العامة للجيش الجزائري عام ١٩٩٢. وكانت وراء وصول هذه المجموعة من الهاربين من الجيش الفرنسي إلى قيادة الجيش الجزائري والسيطرة على القرار السياسي، في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، حسابات سياسية وصراع على السلطة.

41 Robert Springborg, "Sisi's Islamist Agenda for Egypt: The General's Radical Political Vision. Foreign Affairs", 28/ 07/2013, at: <http://www.foreignaffairs.com/articles/139605/robert-springborg/sisis-islamist-agenda-for-egypt?page=2>

42 Ibid.

43 Dorsey, James, "Egypt's Third Way: A Blend of Islamism and Militarism", 01/08/2013, at: <http://goo.gl/sgFpR2>

44 Springborg.

بخرطة الطريق، ومنطق القوة الذي فرضه الجيش، وب عزل الرئيس المنتخب، ولا يحاول الوصول إلى حل وسط يقبله الطرفان.

وفي ما يخص إدارة الرئيس باراك أوباما وموقفها من عزل الرئيس المصري، فقد اتسم موقفها بالالتباس وعدم الوضوح في البداية، مما أعطى إشارات متناقضة إلى الأطراف المختلفة على الساحة المصرية، كما هو الحال بالنسبة إلى جميع مواقفها تجاه ثورات الربيع العربي. ولكن من خلال التصريح الأخير لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري الذي قال فيه: "إن الجيش تدخل من أجل استعادة الديمقراطية في مصر يوم ٣ تموز/ يوليو، بناءً على طلب الملايين من الشعب المصري الذين خرجوا إلى الشوارع"^(٤٧)، ولذلك يبدو أن موقف الإدارة الأمريكية أصبح يقترب، ولو بحذر، من طرح المؤسسة العسكرية في مصر. وأن استمرار هذا الموقف مرتبط، بالفعل، بالتطورات المقبلة على ساحة الصراع في مصر؛ فهذا الموقف يمكن أن يتغير إذا حدث صدام دموي يُسفر عن ضحايا في صفوف المدنيين، وهذا الأمر يبدو مرجحاً جداً. وباختصار، نستطيع أن نصف الموقف الغربي عامةً من الانقلاب في مصر وتداعياته بأنه مساند للانقلاب ولو بحذر؛ لأنه ينتظر ليرى إذا كان الجيش سوف ينجح في فرض منطق الانقلاب وتثبيت حكمه، قبل أن يتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً من الأحداث. وإن هناك، بالفعل، تأييداً إقليمياً للانقلاب؛ إذ يبدو ذلك جلياً في مواقف السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن، علاوةً على إسرائيل^(٤٨). وهذا المحور أصبح يمثل المحور المناهض للربيع العربي عامةً وللإخوان المسلمين في مصر خاصةً. وأما عالمياً فهناك انزعاج واضح بالنسبة إلى الدول الغربية من إفراط السلطات المصرية في استعمال العنف، ولكن الموقف الغربي من الأحداث لم يرق بعد إلى مستوى المبادئ الديمقراطية التي تدافع عنها، على أنه موقف قد يتغير لغير مصلحة النظام الحالي في مصر إذا استمر عنف النظام ومعه المزيد من الضحايا المدنيين.

ثالثاً، لم تتمكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى الحكم في حين وصل الإخوان المسلمون إلى البرلمان بغرفتي الشعب والشورى، إضافة إلى رئاسة الدولة، مما يعطيهم شرعية أكبر في المطالبة بالرجوع إلى الشرعية الدستورية؛ لكونهم لاعباً فاعلاً في الساحة السياسية، من الصعب تجاهله أو التعامل معه أمنياً فقط.

أما نقطة الاختلاف الرابعة فهي أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت حديثة النشأة وأقل تنظيماً، مقارنةً بالإخوان المسلمين ذوي التاريخ الطويل والتنظيم المنضبط، علاوةً على خبرتهم الطويلة في الصراع

وبالتحول إلى سوق مفتوح لتهرب السلاح منذ سقوط نظام القذافي، قد يسهل عملية تسليح المجموعات المسلحة التي قد تتشكل إذا استمر النظام الحالي في مصر في الانغلاق السياسي وسياسة القمع ضد جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم. والملاحظ إقليمياً، هو أنه كان هناك إجماع عربي وإسلامي وإفريقي، في ما يتعلق بالحالة الجزائرية، على عدم التدخل في الشأن الجزائري، فلم ترتفع أصوات ضد الانقلاب العسكري عام ١٩٩٢، في حين نلاحظ، في الحالة المصرية، أن عدداً من دول الربيع العربي - مثل تونس وليبيا - قد نددت بما سمته الانقلاب العسكري، كما قرر الاتحاد الإفريقي تجميد عضوية مصر، إضافةً إلى موقف كل من جنوب إفريقيا وتركيا الشديد للهجة من عملية عزل الرئيس محمد مرسي. فهذه المواقف المعارضة إقليمياً لتدخل الجيش في مصر سوف تكون عقبةً للدبلوماسية المصرية، كما أنها سوف تؤثر سلباً في موقع مصر ودورها الإقليمي.

أما على المستوى العالمي، كما هو الشأن في التجربة الجزائرية^(٤٩)، فإن الموقف الغربي من عملية عزل الرئيس المصري، بوجه عام، لا يتطابق ومبادئ الديمقراطية المعلنة، كما أنه ملتبس وغير قادر على أخذ قرار واضح وحاسم من عملية عزل رئيس منتخب، وهو موقف ينتظر تداعيات تدخل الجيش لعزل الرئيس قبل أن يحسم موقفه. غير أنه لا يبدو أن الدبلوماسية المصرية في ظل النظام الجديد، على الرغم من الموقف الغربي الملتبس تجاهها، سوف تتمتع بالدعم نفسه الذي وجدته الدبلوماسية الجزائرية (وخصوصاً الدعم الفرنسي ضد المد الإسلامي، من أجل محاصرة الجبهة الإسلامية وأنصارها^(٥٠))، نظراً إلى الواقع الجديد الذي فرضه الربيع العربي على الساحة الإقليمية والدولية على مستوى الرأي العام العالمي، إضافةً إلى الواقع الإعلامي الجديد الذي نتج عن ثورة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي. وإن المواقف الغربية، إضافةً إلى ذلك، قد تتغير لغير مصلحة النظام الجديد في مصر، إذا انزلت الأوضاع نحو مشهد يسوده العنف والضحايا في صفوف المدنيين من جراء عمليات فض الاعتصامات المنددة بعزل الرئيس محمد مرسي. ولاشك في أن هناك، على العكس من الحالة الجزائرية، وساطات إقليمية ودولية من أجل الخروج بحل سياسي سريع للأزمة في مصر من شأنه أن يحول دون انزلاقها نحو العنف والفوضى، ولكن من غير المتوقع أن يكفل هذه الجهد بالنجاح؛ لأن النظام الحالي في مصر يحاول توظيف هذه الوساطات لإقناع جماعة الإخوان المسلمين وأنصارهم بالتخلي عن مطالبهم، والقبول

47 http://www.nytimes.com/2013/08/02/world/middleeast/egypt-warns-morsi-supporters-to-end-protests.html?ref=world&_r=0

48 <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2JTT20130819?sp=true>

٤٥ في ما يخص مواقف الدول الغربية من أحداث الجزائر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، انظر: عبد الفتاح إسماعيل، المرجع نفسه، ص ١١٣.

٤٦ رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٥٤١.

فَصَّ الاعتصامات بالقوة، وقد أدَّى ذلك إلى سقوط المئات من الضحايا في صفوف المعتصمين في ميداني رابعة العدوية والنهضة^(٥٠).

ومن خلال هذه الأحداث الأخيرة، يبدو أن طريق الحل السياسي مسدود، لأنَّ منطق القوة الذي فرضه تدخُّل الجيش من أجل عزل الرئيس محمد مرسي، هو السائد حاليًا. وفي المقابل، لا تستطيع جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها التراجع عن الاحتجاج السلمي تجاه هذا القرار المبني على منطق القوة، وخصوصًا إذا استمرَّ اعتقال الرئيس المعزول والتهديد بملاحقته قضائيًا، وإذا استمرت الاعتقالات في صفوف قيادات الإخوان والحملة الإعلامية الشرسة عليهم. وإنَّ الوصول إلى حلٍّ سياسي للأزمة في مصر سوف يتطلب حلًّا مشرقيًا بشأن الرئيس المعزول محمد مرسي، كما يطالب بذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، علاوةً على المطالبة بالتوقف عن اعتقالات الإخوان ومناصريهم، وعن الحملة الإعلامية الموجهة ضدهم، والمطالبة بإعادة فتح القنوات الفضائية التي أغلقت إثر عملية عزل الرئيس. ولكن بالنظر إلى العقلية العسكرية التي ترفض التراجع، فإنَّ هذا الحل المطروح من طرف الوسطاء الدوليين غير مُرَجَّح؛ من أجل ذلك سوف تزداد الأزمة والمواجهات بين طرفي الصراع تفاقمًا، إضافةً إلى تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار والاقتصاد في مصر.

ولهذه الأسباب، يبقى سيناريو استمرار حالة الانغلاق السياسي والمواجهة هو الأكثر ترجيحًا، في ظلِّ المشهد السياسي الحالي المتشنج الذي لا يسمح بالوصول إلى حلٍّ وسطٍ يحفظ ماء الوجه بالنسبة إلى الطرفين، ويُجنَّب مصر الدخول في دوامة العنف.

على أنَّ فُرص نجاح النظام الحالي في السيطرة على الوضع سياسيًا وأمنيًا ضعيفة؛ لأنَّه يفترض وجود تماسك وصلابة في التحالف بين المؤسسة العسكرية والرموز اللبرالية والعلمانية المختلفة. وهذا الأمر يبدو من الصعب أن يستمرَّ طويلًا بالنظر إلى هشاشة هذا التحالف غير المتجانس، كما يبدو ذلك جليًّا بعد استقالة البرادعي، وإلى تعارض المصالح فيه بين أقطابه المختلفة، إضافةً إلى الجوّ الإقليمي والعالمي الذي لا يشجِّع الحلَّ الأمني، وإلى التداعيات الخطيرة المحتملة على وحدة المؤسسة العسكرية.

وأما السيناريو الثاني فهو سيناريو الحلِّ الوسط الذي يبدو، في الوقت الحالي، صعب التحقيق، غير واضح المعالم؛ لأنَّ الصراع مازال في مراحله الأولى، وكلَّ طرف بصدد جسِّ قوة الطرف الآخر ومواقف القوى

السياسي ضدَّ نظام الحكم في مصر ممَّا يؤهلهم لإدارة المرحلة الحالية بفعالية أكبر، ولتقليل إمكانات الانزلاق في فخِّ الحرب الأهلية الذي يسعى النظام الحالي في مصر جاهدًا لإسقاطه فيه حتى يعطي لنفسه شرعيةً داخليةً ودوليةً جديدةً عنوانها "الحرب ضدَّ الإرهاب".

خامسًا، المجال الإعلامي الحالي أكثر انفتاحًا من فترة التسعينيات من القرن الماضي؛ وذلك بفضل وجود فضائيات متعدّدة لا يستطيع نظام الحكم في مصر السيطرة عليها كلّها، إضافةً إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي تضطلع بأدوار لا يُستهان بها في المعركة الإعلامية. ولقد أدَّى الإعلام دورًا بارزًا في إستراتيجية إطاحة الرئيس محمد مرسي، وسيسعى النظام الجديد في مصر إلى كسب معركة الإعلام في مرحلة ما بعد عزل الرئيس، ولكن يبدو أنَّه سوف يكون من الصعب تحقيق هذه المهمة بنجاح في ظلِّ الانفتاح والتنوّع في المجال الإعلامي، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

السيناريوهات المحتملة

من خلال ما تقدّم من التحليل المختصر للنموذجين: الفنزويلي والجزائري بالخصوص، نستطيع أن نتصور عددًا من السيناريوهات بشأن التطورات المستقبلية المحتملة للأزمة المصرية:

فالسيناريو الأول ستستمرّ فيه حالة الانغلاق السياسي، وسيشهد تصاعد الحلِّ الأمني ضدَّ الإخوان وقواعدهم، وهذا الأمر سوف يعزّز حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، وسيستدرج، على المدينتين المتوسط والبعيد، جزءًا من قيادات التيار الإسلامي وقواعده بوجه عام، والإخوان بوجه خاص، إلى العنف المسلح، فتدخل مصر في دوامة عنف دموية قد تصل إلى حدِّ الحرب الأهلية التي تكون عواقبها مدمرةً بالنسبة إلى جميع الأطراف^(٥١). ولكنّه من المستبعد أن تصل الأمور إلى تكرار السيناريو الجزائري في ما يخصّ الانزلاق إلى حرب أهلية مكتملة الأطراف، وذلك بالنظر إلى تاريخ الإخوان في الصراع مع المؤسسة العسكرية في مصر، وتماسك التنظيم، وسيطرته على قواعده، ولكن لا نستطيع، في الوقت نفسه، أن نستبعد مستوىً ضعيفًا أو متوسطًا من العنف من أفراد أو مجموعات محدودة؛ إذ يبدو أنَّ المؤسسة العسكرية ومصالح الأمن المتمثلة بوزارة الداخلية، تسعى إلى الصدام مع الإخوان المسلمين والقاعدة الشعبية التي يمثّلها، كما هو واضح من خلال الخطاب الإعلامي العنيف ضدَّ جماعة الإخوان المسلمين، وعملية

في حال الدعم المالي عدد من الدول الإقليمية؛ لأن هذه المساعدات المالية لن تستطيع أن توظف في مشاريع تنموية في جو من انعدام الاستقرار والأمن، كما أنه من غير محتمل أن تواصل هذه الدول دعمها المالي على المدى المتوسط أو الطويل؛ نظراً إلى حاجة اقتصادات هذه الدول إلى هذه المبالغ في المقام الأول، بسبب الارتفاع المتزايد لنفقات هذه الحكومات على المشاريع الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للربيع العربي وتداعياته السياسية والاجتماعية على هذه الدول التي تتقلب اقتصاداتها بتقلب أسعار النفط، ونتيجة للضعف البنوي بالنظر إلى طبيعتها الريعية.

أما السيناريو الثالث الذي يتمثل بحدوث شرخ على مستوى المؤسسة العسكرية على المدى القصير، والذي يفترض عودة الرئيس محمد مرسي إلى منصبه، كما حصل في النموذج الفنزويلي، فهو مستبعد، واحتمالاته تكاد تكون منعدمة نظراً إلى تماسك المؤسسة العسكرية في مصر، ولكنه قد يصبح محتملاً على المدى المتوسط أو البعيد، إذا زادت حدة المواجهات ضد أنصار الإخوان وحلفائهم، وسقط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وكان الجيش طرفاً رئيساً في هذه المواجهات، ولكن من دون أن يعني ذلك بالضرورة عودة محمد مرسي إلى منصبه.

خلاصة

الفرق الجوهرية بين ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و٢٠١٣ يوليو ٢٠١٣ هو أن الشعب - في الحالة الأولى - خرج بطريقة عفوية مطالباً بإسقاط النظام القائم واقتلاع جذوره، بما فيه إسقاط الحكم الفعلي للعسكر، وهو ما يمثل ثورة حقيقية، سياسياً ونفسياً على نحو خاص؛ إذ انكسر حاجز الخوف النفسي وثار الشعب ضد الرئيس والسلطة الفعلية المتمثلة بالجيش وحلفائه في "الدولة العميقة". أما يوم ٣٠ يوليو ٢٠١٣، يوم الاستنجد بالجيش من أجل عزل الرئيس مرسي، فتبدو فيه دلالة على أن جزءاً لا يستهان به من الشعب المصري قد فضل العودة إلى أحضان السلطة الفعلية والمستبدة، وهو ما يمثل ثورة سياسية ونفسية ومعنوية مضادة.

وينبغي لنا أن نضع عملية عزل الرئيس محمد مرسي - غير الدستورية - في إطارها العام الصحيح، وهو سعي القوى الداخلية والإقليمية المناهضة للثورة، والتابعة للنظام القديم، إلى كسر موجة الربيع العربي من خلال إستراتيجية مدروسة، من أجل إفشال ثورات الربيع العربي وتشويهها في نظر الرأي العام العربي والعالمي. وإن مسارعة بعض اللاعبين الإقليميين إلى الترحيب بعزل الرئيس محمد

الإقليمية والدولية من الأزمة المصرية، علاوة على وجود إرادة سياسية على مستوى قيادة الجيش وحلفائها داخلياً وخارجياً من أجل إنهاء حكم الإخوان وإخراجهم من المعادلة السياسية داخلياً وإقليمياً. ويبدو أن الوساطات الدولية الأخيرة - الأوروبية والإفريقية - تحاول أن تساعد على التوصل إلى هذا الحل الوسط، لأنه هو السبيل الوحيد لتفادي سيناريو الاضطراب السياسي والعنف المزمع - وإن كان حلاً محدوداً - أو الحرب الأهلية في أسوأ الاحتمالات، ولكن فرص نجاح هذه الوساطات ضعيفة جداً؛ فكل ما يسعى إليه النظام الجديد في مصر هو إقناع جميع الأطراف، الداخلية والخارجية، بقبول الأمر الواقع الجديد؛ فهو يرفض أي حل وسط، كما هو واضح بعد رفضه الخطة السياسية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي والتي قبلها الإخوان المسلمون^(٥١).

وإن الاستقطاب السياسي والاجتماعي الحاد في المشهد المصري الحالي لا يسمح بالحل الوسطي الذي قد تمكن من تفادي المزيد من العنف، فضلاً عن أنها تساعد على توافر الشروط الضرورية من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يشمل الجميع، على أن الحل الوسط قد يصبح ممكناً في حال استمرار الاحتجاجات السلمية وتوسعها بالتوازي مع انكماش القاعدة الشعبية المساندة للجيش، علاوة على تصاعد التنديد الدولي بالانقلاب والسياسة القمعية المتبعة؛ ذلك أنه قد يترتب على ذلك عقوبات اقتصادية و/أو عسكري على النظام المصري الحالي، كما هو الحال بالنسبة للقرار الأوروبي الأخير "بتعليق تصدير جميع المعدات التي يمكن استعمالها في عمليات القمع الداخلي"^(٥٢)، إضافة إلى ما هو مطروح على المستوى الأمريكي، من أجل حمل هذا النظام الحالي على إعادة حساباته والقبول بحل سياسي وسط يمنح الانزلاق نحو المزيد من العنف والاستقطاب السياسي والاجتماعي^(٥٣). وإنه من المستبعد أن يكون للعقوبات، إن فرضت بالفعل، أثر كبير في الاقتصاد المصري، وبخاصة في ضوء استعداد عدد من دول الخليج تعويض خسارة المساعدات الأوروبية والأمريكية، ولكن سوف يكون لهذا القرار المحتمل الأثر البالغ، سياسياً ومعنوياً، في النظام الحالي في مصر، وسوف يؤدي إلى عزله دولياً. علاوة على ذلك، لن يحتمل الاقتصاد المصري مدة طويلة نتائج عدم الاستقرار السياسي، حتى

51 <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2HEY20130814>

٥٢ انظر: الفقرة ٨ من البيان الرسمي للاتحاد الأوروبي، ص ٢، على الرابط: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/138599.pdf

53 <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2JNF20130820?sp=true;sp=true?http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2J0020130818>

مقبولاً، داخلياً كان أو دولياً، وخصوصاً بعد موجة الربيع العربي. وحتى النموذج التركي الذي تصبو إليه النخب اللبرالية والعلمانية وقيادات الجيش في العالم العربي، جرى تجاوزه في تركيا نفسها وأصبح دور الجيش فيها هامشياً في السنوات الأخيرة. ولم يعد ممكناً ولا مقبولاً أن يبقى للجيش الدور المهيمن في المعادلة السياسية. وعلى الجيوش العربية، والجيش المصري على نحو خاص، استخلاص نتائج حكمه، في المجتمعات العربية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، من الفشل في مهمة التنمية، علاوة على الفشل عسكرياً في مواجهة إسرائيل. ثم إنه على المؤسسة العسكرية أن تدرك أن التجارب السابقة للانقلابات في العالم انتهت إلى الفشل عاجلاً أو آجلاً^(٥٥).

أما في ما يخص جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، فمصيرهم مرتبط بالأساس بمدى قدرتهم على المحافظة على سلمية معارضتهم للانقلاب وعدم انزلاقهم في العنف الذي يسعى النظام الحالي جاهداً إلى جرهم إليه، علاوة على قدرتهم على توسيع قاعدتهم الشعبية خارج صفوفهم والاستمرار في الاحتجاج السلمي ضد الانقلاب في جميع أنحاء الوطن وبخاصة في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية. ولجماعة الإخوان تاريخ طويل في الصراع مع النظام العسكري في مصر منذ الخمسينيات من القرن الماضي ولها القدرة، نسبياً، على إدارة الصراع بفعالية ويبدو أنها مصرّة على الطابع السلمي لاحتجاجاتها، ولكن إن انزلت أغلبية قيادات الإخوان وقواعدها نحو العنف فسوف تكون نهايتها السياسية، حتى في حال فشل الانقلاب. ومن أكثر تداعيات الانقلاب خطورة على مستقبل مصر أنه لا يساهم في عملية بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية والمستدامة التي لا بديل منها في الممارسة السياسية القادرة على استيعاب الجماهير، كما تؤكد ذلك جميع الأدبيات الأكاديمية التي اهتمت بشروط استقرار النظم السياسية في الدول النامية، بل إنه يعرقل ذلك. وانطلاقاً من هذا التحليل، تُعدّ عملية عزل الجيش الرئيس محمد مرسي، بالاستناد إلى حشد جماهيري يعمل خارج إطار المؤسسات الديمقراطية الوليدة التي كانت في طور الإنشاء منذ ثورة يناير، ضربةً قويةً لمسيرة البناء المؤسسي في مصر. ونستطيع أن نتنبأ، بشأن مصر، بمزيد من عدم الاستقرار السياسي الذي قد يزرع بذور موجة ثورية أخرى على المدى المتوسط أو البعيد.

مرسي، وتقديم الدعم المالي السريع للنظام الجديد في مصر، لم يكن محض مصادفة، بل كان جزءاً من تخطيط مسبق ضد موجة الربيع العربي، منذ اللحظة الأولى التي سقط فيها حكم بن علي في تونس، وحكم مبارك في مصر، وحكم القذافي في ليبيا.

في الختام، نستطيع من خلال التجربة الجزائرية والمصرية أن نخرج بعددٍ من الاستنتاجات المرتبطة بتجربة التحول الديمقراطي في العالم العربي:

أولاً، يبدو جلياً من خلال دور رموز من المجتمع المدني والنخبة اللبرالية والعلمانية في عملية عزل الرئيس محمد مرسي في مصر، وقبلها في الجزائر عام ١٩٩٢، أن التيارات اللبرالية والعلمانية في العالم العربي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تعاني خللاً هيكلياً في فكرها، وفي علاقتها بشعوبها أيضاً؛ بسبب مواقفها المزدوجة والمتناقضة في ما يتعلّق بفكرة الديمقراطية وشروطها، وبقبول هذه النخب التحالف مع المؤسسة العسكرية ومع القوى المضادة للثورة. علاوة على ذلك هناك مسؤولية مشتركة أيضاً بين جميع القوى السياسية على الساحة العربية في أزمة التحول الديمقراطي في العالم العربي، بالنظر إلى أن "الخلل في العلاقة بالفكرة الديمقراطية، ليست بعض التيارات الإسلامية إلا أحد جوانبها ومناخاً عاماً مضاداً للفكرة الديمقراطية مؤاتٍ للاستبداد وقابليته"^(٥٦). وإن الفكر السائد في الثقافة السياسية العربية هو، بالفعل، فكر الغلبة، وليس فكر المشاركة الذي يجب أن يكون سائداً، وبخاصة في المرحلة التأسيسية للتجربة الديمقراطية كما هو الحال في مصر حالياً.

ثانياً، لا بد أن نشير إلى ضرورة وجود مجتمع مدني بنّاء يساهم في عملية التحول الديمقراطي، على أن تكون مساهمته في إطار حلول سياسية ناجعة من دون أن تقوِّض النظام الديمقراطي أو تختطفه قوى أخرى. كما أننا نشير، في الحالة المصرية، إلى ضرورة التوصل إلى حلٍّ وسطيٍّ والخروج من منطق المعادلة الصفرية من الجانبين، وإلى أن عدم الاعتراف بالواقع السياسي والاجتماعي الذي يمثله التيار الإسلامي بوجه عام، وجماعة الإخوان المسلمين بوجه خاص، وتجاوز الإطار الدستوري الديمقراطي الذي سمح للإسلاميين بالمشاركة والفوز في الانتخابات، من العوامل الفاعلة في دفع البلاد نحو دوامة عنف لا تحمد عقباها.

يبدو أن المؤسسة العسكرية في مصر مازال يتحكم فيها منطق القوة والسيطرة على المعادلة السياسية، ولكن هذا المنطق ولى ولم يعد